

تحرك عاجل

توجيه اتهام إلى صحفي لنشره تعليقاً على فيسبوك

مثل الصحفي والشاعر الأردني تيسير سلمان النجار أمام "الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف الاتحادية" في أبو ظبي، في 18 يناير/كانون الثاني 2017، ثم مجدداً في 1 فبراير/شباط 2017، حيث وُجه له اتهام بـ"الإضرار بسمعة ومكانة دولة الإمارات"، على خلفية تعليق نشره على فيسبوك. وتقرر عقد جلسة الاستماع المقبلة في 15 فبراير/شباط 2017.

في 18 يناير/كانون الثاني 2017، مثل تيسير سلمان النجار، وهو شاعر وصحفي متخصص في شؤون الثقافة بصحيفة "الدار" التي تصدر من أبو ظبي، أمام "الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف الاتحادية" في أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة. وكانت هذه المرة الأولى التي يمثل فيها أمام محكمة منذ اعتقاله في ديسمبر/كانون الأول 2015؛ إذ وُجه له رسمياً اتهام بـ"نشر معلومات بقصد الإضرار بسمعة ومكانة دولة الإمارات"، على خلفية نشره تعليق على حسابه على فيسبوك في 2014، حيث أثنى على المقاومة الفلسطينية في غزة، ووجه انتقاداً لبلدان، تضمنت الإمارات العربية المتحدة؛ إلا أنه ينفي "إساءته" إلى الإمارات. وأُجِلت جلسة الاستماع إلى 1 فبراير/شباط 2017، كي يحصل على محامٍ يمثله. وتقرر انعقاد جلسة محاكمته المقبلة في 15 فبراير/شباط 2017.

كان تيسير النجار، الذي يبلغ من العمر 43، في طريقه للسفر إلى الأردن بمطار أبو ظبي في 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، لزيارة أسرته؛ حينما تعرضت له السلطات التي أبلغته بأنه ممنوع من مغادرة الإمارات، وبأن عليه المثول يومياً أمام سلطات الأمن. وفي صباح يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2015، تلقى مكالمة هاتفية باستدعائه إلى شرطة أبو ظبي. وتحدث إلى زوجته عبر الهاتف في الساعة مساءً، قبيل دخوله المبنى؛ ثم احتجز بعد فترة وجيزة. ولم تعلم أسرة تيسير النجار بمكانه أو أسباب احتجازه، إلا حينما سُمح له بالاتصال بهم في 18 فبراير/شباط 2016، وأخبرهم أنه محتجز في الحبس الانفرادي بمبنى تابع لجهاز أمن الدولة، وأنه معرض "لضغط شديد"، لكي يُدلي باعتراف. وبعد نحو عشرة أيام، أجرى اتصالاً آخر بزوجته وأخبرها أنه نُقل إلى سجن الوثبة في أبو ظبي، حيث لا يزال مُحتجزاً. ولا يزال تيسير النجار رهن الاحتجاز لما يزيد قليلاً عن عام، في انتظار محاكمته. ولم يتسن له في هذه الفترة الاستعانة بمحامٍ.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإماراتية إلى أن تُفرج عن تيسير سلمان النجار على الفور وبدون شروط، إذ أنه لم يُحتجز إلا لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛



- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأن توفر له أي علاج طبي تستلزمه حالته؛ وذلك إلى حين الإفراج عنه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 مارس/آذار 2017 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

ص.ب: 212000 دبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 4 330 4044

البريد الإلكتروني: info@primeminister.ae

تويتر: @HHSkMoh

وزير الداخلية

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد

ص.ب: 398، أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 441 5780 / +971 2 402 2762

البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب: 124 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 668 6622

تويتر: @MBZNews

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث
الأول للتحرك العاجل رقم UA 112/16. للمزيد من المعلومات:

www.amnesty.org/ar/documents/mde25/4019/2016/ar/

تحرك عاجل

توجيه اتهام إلى صحفي لنشره تعليقاً على فيسبوك

معلومات إضافية

تيسير سلمان النجار متزوج وله خمسة أطفال صغار يعيشون في الأردن. انتقل من الأردن إلى الإمارات العربية المتحدة في إبريل/نيسان 2015، للعمل بدار نشر كبيرة بالإمارات، تُسمى "مؤسسة الجواء للثقافة والإعلام"، قبيل إطلاق صحيفة "الدار" الأسبوعية في يناير/كانون الثاني 2016، التي كان يكتب صفحاتها الثقافية. وكتب تيسير النجار في يوليو/تموز 2014، أثناء الصراع في غزة، على صفحته في فيسبوك، يقول: "رسالة إلى بعض الصحفيين والكتاب الذين لا تعجبهم المقاومة الغزية... لا يوجد حقان في قضية واحدة؛ إنما هو حق واحد وهو المقاومة الغزية، وما عداها باطل كإسرائيل والإمارات والسياسي [رئيس جمهورية مصر]، وغيره من الأنظمة التي لم تعد تخجل من الخجل نفسه."

منذ 2011، بدأت السلطات الإماراتية الانقضاض بصورة غير مسبقة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات في البلاد؛ حيث تقلصت مساحة المعارضة إلى حد كبير، كما تعرض الكثير من الإماراتيين وغير الإماراتيين ممن ينتقدون السلطات الإماراتية أو سياساتها أو أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، للمضايقة أو الاعتقال أو التعذيب أو المحاكمات الجائرة والسجن. فقامت السلطات باعتقال أكثر من 100 شخصٍ من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من منتقدي الحكومة، واحتجازهم ومقاضاتهم؛ من بينهم محامون وقضاة وأساتذة جامعيون مرموقون؛ على خلفية تهمة فضفاضة وغير محددة تتعلق بالأمن الوطني أو الجريمة الإلكترونية، عبر إجراءات لا تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما قال بعض الأشخاص الذين سبق لهم التعرض للاختفاء القسري إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأجبروا على الإدلاء بـ"اعترافات"، خلال استجوابهم دون حضور محامٍ معهم. وكثيراً ما تسمح "دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا" باستخدام مثل هذه "الاعترافات"، مما يمثل خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتدين المتهمين حتى وإن أنكروا هذه "الاعترافات".

دخل القانون الاتحادي رقم 11 لعام 2016، حيز التنفيذ في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ويختص هذا القانون بالسلطة القضائية الاتحادية، حيث استحدثت إجراءات الاستئناف في القضايا المتعلقة بأمن الدولة؛ إلا أن المحاكمات التي تُعقد أمام "دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا" لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فأعربت منظمة العفو الدولية عن بواحث قلقها، على وجه الخصوص، إزاء غياب إجراءات الاستئناف في القضايا التي تنظرها "دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا"، مما يمنع المتهمين من الطعن ضد قرار المحكمة. وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2016، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى وزير العدل في الإمارات العربية المتحدة، للترحيب

بالقانون الجديد، وللإعراب كذلك عن قلقها حيال ألا يعالج استحداث إجراء الاستئناف معضلة المحاكمات الجائرة فيما يخص هذه القضايا، ما لم يصاحب القانون الجديد، إدخال تعديلات لقانون الإجراءات الجزائية، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بمباشرة القضايا المتعلقة بالأمن الوطني، وأي قضايا ذات صلة.

الاسم: تيسير سلمان النجار

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 112/16 رقم الوثيقة: MDE 25/5681/2017 الإمارات العربية المتحدة
بتاريخ: 14 فبراير/ شباط 2017